

دراسات استراتيجية · العلوم السياسية والمؤسسات

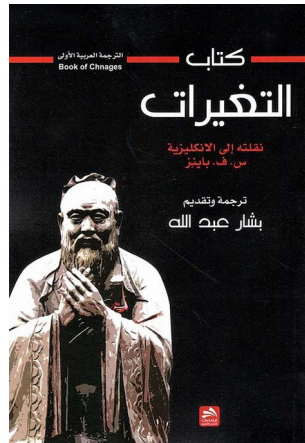
حين يصبح التوازن قدرةً على التصحيح

«كتاب التغيرات» واختبار نموذج التحول الاستراتيجي المؤسسي في الجهوية المتقدمة والحماية الاجتماعية وانتخابات 2026 بالمغرب

حفیظ بوتشگوشت

باحث مستقل في القانون العام والعلاقات الدولية

ORCID: 0009-0007-3785-5570



الطبعة العربية موضوع الدراسة: ترجمة وتقديم بشار عبد الله، دار فضاءات، الطبعة الأولى، أغسطس 2008

المعطيات محيَّنة حتى 25 سبتمبر 2026

الدراسة في سطور

- ♦ **ما الكتاب وما ليس هو:** لا تقرأ الدراسة «كتاب التغيرات» أداة للتنبؤ ولا مصدرًا للشرعية السياسية، بل نحوًا تحليليًا للتحول تحت عدم اليقين، تستخرج منه ستة أبعاد: علائقية القوة، والتوقيت، والموقع، والعتبة، والتصحيح بعد النجاح، والشرعية المقيدة بالحقوق.
- ♦ **التوازن ليس وجود قطبين:** تكشف الحالتان النصيتان النقيضتان (السلام/الانسداد، والتضاد/النزاع) أن المعيار هو جودة الاتصال بين المواقع والقدرة على التصحيح، لا مجرد تعايش قوتين.
- ♦ **الجهوية المتقدمة:** موقع دستوري متقدم بوسائل ناقصة؛ 93% من موارد الجهات تأتي من الدولة، ولم يُنجز سوى 32% من خارطة طريق اللاتمرکز حتى سبتمبر 2023.
- ♦ **من راميد إلى AMO-تضامن:** تصحيح قانوني رفع التسجيل إلى 31.94 مليون شخص، لكنه كشف فجوة في النفاذ الفعلي والاستدامة: المصروفات ارتفعت 83% والموارد 36% فقط.
- ♦ **التحكيم الملكي:** التوازن المغربي ثلاثي الطبقات: مؤسسات منتخبة تتنافس، وإدارة تنفذ، وتحكيم ملكي يؤطر الاتجاه ويحسم عند الانسداد؛ ويقيس النموذج جودة الحلقات الواقعة بين التوجيه والأثر.
- ♦ **انتخابات 23 سبتمبر 2026:** صدارة بلا أغلبية (97 مقعدًا من 395)، وعودة قوية للعدالة والتنمية (54 مقعدًا) دون بلوغ عتبة ملتمس الرقابة (79)، ومشاركة هبطت إلى 38.08%.

الملخص

تقرأ هذه الدراسة «كتاب التغيرات» بوصفه نحوًا تحليليًا للتحول تحت عدم اليقين، لا مصدرًا للتنبؤ أو للشرعية السياسية. وتستخرج من بنيته ستة أبعاد استراتيجية: علائقية القوة، والتوقيت، والموقع، وعتبة الانتقال، والتصحيح بعد النجاح، والشرعية المقيدة بالحقوق. ثم تضع هذه الإضافة في مواجهة أدبيات الحوكمة التكيفية، والتغير المؤسسي التدريجي، والفاعلين ذوي حق النقض، والتنوع المؤسسي، وتمتحنها بثلاثة توقعات تمييزية لا تصوغها تلك النظريات صراحةً.

ولتقليل انتقائية النص، لا تكتفي الدراسة بسبعة أشكال تؤيد الحجة، بل تضيف إليها حالتين نقيضتين، «السلام/الانسداد» و«التضاد/النزاع»، وزوجًا ضابطًا لما بعد النجاح. ويحول البحث المفاهيم إلى نموذج «التحول الاستراتيجي المؤسسي» وسنة مؤشرات مرّمة من صفر إلى اثنين، ويختبر معقوليتها في ثلاث حالات مغربية متباينة: الجهوية المتقدمة، وإصلاح التغطية الصحية من راميد إلى AMO-تضامن، وإعادة تركيب المشهد البرلماني بعد النتائج المؤقتة المعلنة لانتخابات 23 سبتمبر 2026، مع إدراج التحكيم الملكي متغيرًا بنيويًا في معادلة التوازن.

تكشف المقارنة أن الاعتراف القانوني لا ينتج قدرة فعلية من دون موارد ومعلومة وآجال؛ وأن التقييم قد يسبق تصحيحًا قانونيًا من دون أن يكون هذا سبق وحده دليلًا على السببية؛ وأن صدارة الأصالة والمعاصرة بـ 97 مقعدًا وعودة العدالة والتنمية إلى 54 مقعدًا لا تلغيان الحاجة إلى الائتلاف والتنسيق. كما أن تراجع المشاركة من 50.86% في 2021 إلى 38.08% في 2026 يضع الاستجابة والثقة في صميم الاختبار؛ ولذلك تُعلن الدراسة سلفًا بروتوكولًا لاختبار أثر المعارضة

بعد تنصيب الحكومة. والخلاصة أن التوازن المشروع ليس مساومة ساكنة ولا ذريعة للبطء، بل قدرة دستورية متكررة على تحويل الإشارة المخالفة إلى قرار معلل، ثم إلى أثر يُقاس ويُصَحَّح. والاستنتاجات تفسيرية ومشروطة: فالدراسة لا تدعي تأثيرًا تاريخيًا صينيًا في المؤسسات المغربية، ولا تستخلص سببية حاسمة من ثلاث حالات.

Abstract

This study treats the Yijing as an analytical grammar of transformation under uncertainty, not as a source of prediction or political legitimacy. It identifies six strategic dimensions (relational power, timing, positionality, transition thresholds, post-success correction, and rights-bounded legitimacy) and positions them against adaptive governance, gradual institutional change, veto-player theory, and institutional diversity, testing three discriminating predictions that these theories do not make. To reduce textual selection bias, the analysis tests supportive hexagrams against two negative pairs (Peace/Stagnation and Opposition/Conflict) and a post-success control pair. The resulting Institutional Strategic Transformation model is operationalized through six indicators coded on a transparent 0–2 scale and examined across three Moroccan cases: advanced regionalization, the shift from RAMED to AMO-Tadamon, and the parliamentary configuration announced in the provisional results of the 23 September 2026 election. Royal arbitration is treated as a structural variable of institutional balance.

The cases show that legal recognition does not produce effective capacity without resources, information, and deadlines; that evaluation may precede legal correction without proving causation; and that the announced electoral redistribution does not eliminate coalition dependence. Turnout fell from 50.86% in 2021 to 38.08% in 2026, sharpening the problem of responsiveness and trust; a pre-registered protocol is therefore set out to test opposition effectiveness once the government is formed. The study concludes that legitimate balance is neither static compromise nor a rationale for delay: it is the recurring constitutional capacity to turn counter-signals into reasoned decisions and revisable outcomes. The findings are conditional and exploratory; they neither claim historical Chinese influence on Moroccan institutions nor infer decisive causality from three cases.

Keywords: *Yijing; Book of Changes; strategy; adaptive governance; institutional balance; Morocco; advanced regionalization; AMO-Tadamon; 2026 legislative election; parliamentary opposition.*

خريطة الدراسة

القسم الأول	النص وحدوده وقوته التحليلية	1. الإشكالية والأطروحة والإضافة العلمية 2. ماهية الكتاب وطبقاته ومشكلة الترجمة 3. القوة التحليلية وتموضعها النظري 4. الجهاز النصي والحالات النقيضة
القسم الثاني	النموذج والمنهج	5. نموذج التحول الاستراتيجي المؤسسي وفرضياته 6. المنهج واختيار الحالات والترميز
القسم الثالث	الاختبار المغربي	7. الدستور والأدبيات المغربية والتحكيم الملكي 8. انتخابات 2026: المعارضة والائتلاف وبروتوكول الاختبار 9. الجهوية المتقدمة والحماية الاجتماعية
القسم الرابع	الحكم والاستشراف	10. الاختبار المقارن والحكم على الفرضيات 11. السيناريوهات الائتلافية واختبارات الحكامة
القسم الخامس	الحدود والخلاصة	12. الاعتراضات وحدود الصلاحية 13. الخلاصة والتوصيات الاستراتيجية
الملاحق	الجهاز التوثيقي	المراجع • بيان الشفافية • دليل الترميز • مسار تدقيق الأدلة • صيغ إعادة الحساب

كيف تُقرأ هذه الدراسة

تميّز الدراسة في كل فقرة بين ثلاث درجات من الادعاء: **الواقعة** (رقم أو قاعدة في مصدر محدد)، **الاستدلال** (قراءة تحتل تفسيرًا منافسًا)، و**السيناريو** (تركيب شرطي للمستقبل). والمصادر موثقة في الهوامش، ومجمّعة في قائمة المراجع، ومرفقة بمسار تدقيق يتيح إعادة حساب كل رقم.

القسم الأول

النص وحدوده وقوته التحليلية

ما الذي يستطيع نص صيني قديم أن يقوله لعالم السياسة اليوم، وما الذي لا يجوز أن نحمله إياه؟

1 الإشكالية والأطروحة والإضافة العلمية

يبدأ «كتاب التغيرات» من فرضية ضمنية شديدة البساطة وبعيدة الأثر: لا توجد قوة خارج علاقة، ولا قرار خارج زمن، ولا نجاح بمنأى عن احتمال انقلابه إلى نقيضه. لذلك لا يسأل النص عما ينبغي فعله فحسب، بل عن ملائمة الفعل لموقعه ولحظته واتجاه التحول. هذه البنية تفسّر استمرار حضوره في التفكير الاستراتيجي، لكنها تحمل خطرًا منهجيًا واضحًا: أن يستحيل غناه الرمزي مرآة يرى فيها القارئ ما كان يؤمن به سلفًا.¹

السؤال المركزي إذن: ما الإضافة التحليلية التي يقدمها منطق التحول في «يي جينغ» لفهم الاستراتيجية المؤسسية، وإلى أي حد تصمد حين تُترجم إلى مؤشرات وتواجه أدلة مغربية مستقلة؟ وتتفرع عنه أربعة أسئلة: كيف نفصل النواة القديمة عن تاريخ تفسيرها؟ وكيف نمنع الانتقاء من بين أربعة وستين شكلًا؟ وما الذي يميز النموذج المقترح عن النظريات المؤسسية المعاصرة؟ وهل تفسر أبعاده شيئًا لا تكشفه الأرقام أو النصوص القانونية وحدها؟

يكون التوازن منتجًا حين تنتقل الإشارة المخالفة، وتقترن المسؤولية بالوسيلة، ويُعلن الأجل، وتبقى نافذة التصحيح مفتوحة.

¹ تستعمل الدراسة مصطلح «الاستراتيجية» بمعنى الاختيار تحت عدم اليقين، الذي يجمع العلاقة والموقع والتوقيت والتصحيح؛ ولا تنسب هذا المصطلح الحديث حرفيًا إلى النص القديم.

والأطروحة قابلة للتفنيذ: يكون التوازن منتجاً عندما توجد قنوات تنقل الإشارة المخالفة، وتوزيع وظيفي للموارد والمعلومة، وتوقيت معلن، ومسؤولية يمكن إسنادها، ونافذة لتصحيح السياسة. ويفشل حين يصير «الانسجام» اسماً آخر لانسداد القنوات، أو يغدو «الندرج» بلا أجل، أو تُحمّل مؤسسة مسؤولية لا تملك وسائلها. فإذا عجزت المؤشرات عن التمييز بين هذه الحالات، أو فسرتها نظريات قائمة بكفاءة أكبر، كانت القيمة المضافة للنموذج محدودة.

وتسهم الدراسة في أربعة مستويات. فهي أولاً تضبط الاستعمال النصي بمقارنة الترجمة العربية بالنص الصيني المتلقى وبترجمة فيلهلم-باينز التي نُقلت عنها، مع الاستئناس بترجمتي لين وردمون. وثانياً تختبر اختيارها بحالات نصية نقيضة بدل تجميع الشواهد المؤيدة. وثالثاً تضع النموذج في حوار مباشر مع أربع عائلات نظرية معاصرة. ورابعاً تعتمد تصميمًا متعدد الحالات ومسار تدقيق رقميًا، مع فصل صريح بين الواقعة والاستدلال والسيناريو.

2 ماهية الكتاب وطبقاته ومشكلة الترجمة

2.1 من «تغيرات تشو» إلى «يي جينغ»

ليس النص المعروف اليوم باسم «يي جينغ» مؤلفاً وُلد في لحظة واحدة. فنواته، «تغيرات تشو» (Zhouyi)، تتكون من أربعة وستين شكلاً سداسياً، ومن أحكام ونصوص خطوط ارتبطت باستعمالات عرافية مبكرة. ثم أُضيفت إليه مواد تفسيرية عُرفت تقليدياً بـ«الأجنحة العشرة»، فوسّعت أفقه نحو الكون والأخلاق والحكم. وتبيّن الأدبيات النصية الحديثة أن كثيراً من دلالاته الفلسفية حصيلة تاريخ طويل من التلقي والتأويل، لا مضموناً أولياً متجانساً.²

ويمثل تفسير وانغ بي، كما ينقله لين، لحظة فارقة في تجريد البنية إلى أسئلة عن المبدأ والموقع والانسجام، في حين تعيد ترجمة ردموند الاهتمام إلى الدلالة المادية القديمة.³ لهذا لا تنسب الدراسة إلى «النص» رأياً واحداً، بل تحدد في كل استعمال طبقته: العبارة الصينية المتلقاة، أو الترجمة العربية، أو التفسير الفلسفي، أو إعادة البناء التحليلي المعاصر.

2.2 الطبعة العربية وسلسلة الوساطة

تعتمد الدراسة طبعة دار فضاءات الصادرة سنة 2008، بترجمة بشار عبد الله وتقديمه. وتصرّح الطبعة بأنها نُقلت عن الترجمة الإنجليزية لكاري ف. باينز، التي نُقلت بدورها عن الترجمة الألمانية لريشارد فيلهلم؛ فالعربية إذن ترجمة غير مباشرة.⁴ لذلك تُعامل عباراتها شاهداً عربياً مهماً، لا سلطة نهائية على الأصل الصيني، وتُقارن المواضع الحساسة منها بالأصل الصيني المتاح في «مشروع النصوص الصينية» وبترجمة فيلهلم-باينز، مع الاستئناس بترجمتي لين وردمون.⁵

² يعرض هون تاريخ تحوّل Zhouyi إلى كلاسيك فلسفي، بينما تبرز أعمال رت وشونسي وسميث اختلاف النواة النصية والمخطوطات ومسارات التلقي. Tze-Ki Hon, "Chinese Philosophy of Change (Yijing)," in The Stanford Encyclopedia of Philosophy, Fall 2023 ed., ed. Edward N. Zalta and Uri Nodelman, <https://plato.stanford.edu/archives/fall2023/entries/chinese-change/>; Richard Rutt, trans., Zhouyi: The Book of Changes (Richmond: Curzon Press, 1996); Edward L. Shaughnessy, Unearthing the Changes: Recently Discovered Manuscripts of the Yi Jing and Related Texts (New York: Columbia University Press, 2014); Richard J. Smith, The I Ching: A Biography (Princeton: Princeton University Press, 2012).

³ Richard Lynn, trans., The Classic of Changes: A New Translation of the I Ching as Interpreted by Wang Bi (New York: Columbia University Press, 1994); Geoffrey Redmond, trans., The I Ching (Book of Changes): A Critical Translation of the Ancient Text (London: Bloomsbury Academic, 2017).

⁴ Richard Wilhelm, The I Ching or Book of Changes, trans. Cary F. Baynes, 3rd ed. (Princeton: Princeton University Press, 1967).

⁵ تعتمد الدراسة الإحالة برقم الشكل السداسي، لأنه المرجع الثابت في جميع الطبقات والترجمات، في حين تختلف أرقام الصفحات من طبعة إلى أخرى. Donald Sturgeon, "Chinese Text Project: A Dynamic Digital Library of Premodern Chinese," Digital Scholarship in the Humanities 36, suppl. 1 (2021): i101–i112, <https://doi.org/10.1093/llc/fqz046>.

جدول 1. البطاقة الببليوغرافية للطبعة العربية المعتمدة

الحقل	البيان الموثق
العنوان	كتاب التغيرات: الترجمة العربية الأولى
الترجمة والتقديم	بشار عبد الله
سلسلة الوساطة	العربية عن إنجليزية باينز، عن ألمانية فيلهلم
الناشر	دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان
الإصدار	الطبعة الأولى، أغسطس 2008
عدد الصفحات	324 صفحة

3 القوة التحليلية للكتاب وتموضعها بين النظريات المعاصرة

3.1 ستة أبعاد استراتيجية

أول الأبعاد علانقية القوة: فالخط المتصل أو المنقطع لا يحمل قيمة سياسية ثابتة، وإنما تتغير دلالتة بالموقع والعلاقة وإمكان التحول. وعدد المقاعد، على المنوال نفسه، مورد لا قدرة مكتملة؛ لا يصير حكمًا إلا عبر قواعد التعيين والائتلاف والتنفيذ. والبعد الثاني هو التوقيت: فالفعل الواحد قد يكون مبادرة في محلها أو إفراطًا بحسب نضج اللحظة. والثالث هو الموقع: امتلاك القوة لا يعني أهلية استعمالها في كل موضع. والرابع هو العتبة: ليست كل حركة تحولًا، ولا كل خسارة انهيارًا.

أما البعد الخامس فهو التصحيح بعد النجاح. فختتم السلسلة بشكل «بعد الاكتمال» ثم «قبل الاكتمال» يجعل النجاح بداية لمخاطر الصيانة لا نهاية للتاريخ. ويبقى البعد السادس، الشرعية، مختلفًا في طبيعته: فهو ليس مستخرجًا من الكتاب القديم، بل قيد حديث تفرضه الدولة الدستورية؛ إذ لا يجوز أن تُوازن الحقوق بالكفاءة، ولا أن تمنح الاستعارة الكونية شرعية لتوزيع السلطة. وهكذا يجمع النموذج بين وصف التحول ومعياري دستوري خارجي عنه.

جدول 2. الأبعاد الستة وترجمتها المؤسسية

البعد	السؤال الذي يطرحه	ترجمته المؤسسية
علانقية القوة	ما قيمة المورد داخل شبكة العلاقات؟	المقعد مورد لا يصير حكمًا إلا عبر التعيين والائتلاف والتنفيذ
التوقيت	هل نضجت اللحظة؟	الفعل ذاته مبادرة ملائمة أو إفراط بحسب توقيته
الموقع	هل يملك الفاعل صلاحية الفعل من موضعه؟	امتلاك القوة لا يساوي أهلية استعمالها في كل موضع
العتبة	متى تصبح الحركة تحولًا؟	ليست كل خسارة انهيارًا ولا كل حركة تحولًا
التصحيح بعد النجاح	ماذا بعد الإنجاز؟	النجاح بداية مخاطر الصيانة لا نهاية المسار
الشرعية المقيدة بالحقوق	ما الذي لا يجوز موازنته؟	قيد دستوري حديث من خارج النص القديم

3.2 ما الجديد قياسًا إلى النظريات القائمة؟

لا تدّعي الدراسة تأسيس حقل بديل. فالحوكمة التكيفية سبقت إلى مفهومي التعلم والتغذية الراجعة،⁶ والمؤسساتية التاريخية شرحت التغير التدريجي في ظل الغموض وتفاوت القوة،⁷ ونظرية الفاعلين ذوي حق النقض حلّت قدرة الفاعلين المؤسسيين على صدّ تغيير الوضع القائم،⁸ فيما ركزت أوستروم على تنوع القواعد الفعلية وملاءمتها للسياق.⁹ بالإضافة التي يقدمها النموذج أضيق من ذلك وأدق: وصل العلاقة بالتوقيت والموقع والعتبة والتصحيح في تسلسل واحد، مع التمييز بين معارضة تُنتج معلومة ومعارضة تكتفي بالتعطيل.

جدول 3. تموضع النموذج المقترح بين أربع عائلات نظرية

المنظور	وحدة الاهتمام	ما يفسره جيدًا	إضافة النموذج المقترح وحدودها
الحوكمة التكيفية	شبكات التعلم والاستجابة	المرونة والتغذية الراجعة	يضيف الموقع والسرعة؛ ولا ينافس قوتها في تحليل الأنظمة المعقدة.
التغير المؤسسي التدريجي	القواعد والفاعلون والغموض	التراكم والتحويل والإزاحة	يضيف عتبة التوقيت وما بعد النجاح؛ لكنه أقل عمقًا تاريخيًا.
الفاعلون ذوو حق النقض	نقاط المنع وتفضيلات الفاعلين	استقرار السياسات وصعوبة التغيير	يميز النقض المنتج للمعلومة من الشلل؛ ولا يقدم نموذجًا مكانيًا صوريًا.
التنوع المؤسسي	القواعد المستخدمة والسياق	ملاءمة المؤسسات وتعدد المراكز	يضيف تسلسل الإشارة ← القرار ← التصحيح؛ لكنه لا يملك كثافة التحليل الميداني.
التحول الاستراتيجي المؤسسي	العلاقة والزمن والموقع	جودة الانتقال بين الحالات	أداة تركيبية استكشافية، لا نظرية سببية مكتملة.

3.3 امتحان القيمة المضافة: ما الذي يراه الكتاب ولا تراه النظريات المنافسة؟

يقتضي الإنصاف المنهجي أن تُمتحن الدراسة بالمعيار الذي ألزمت به نفسها في الفصل الأول: فإن لم يكشف النموذج شيئًا تعجز عنه النظريات القائمة، كانت قيمته زخرفية. لذلك تصوغ الدراسة ثلاثة توقعات تمييزية، ينفرد بها منطق التحول أو يضعها في صدارة التحليل، ثم تعرضها على الأدلة المغربية المفصلة في القسم الثالث.

⁶Carl Folke, Thomas Hahn, Per Olsson, and Jon Norberg, "Adaptive Governance of Social-Ecological Systems," Annual Review of Environment and Resources 30 (2005): 441–473, <https://doi.org/10.1146/annurev.energy.30.050504.144511>.

⁷James Mahoney and Kathleen Thelen, eds., Explaining Institutional Change: Ambiguity, Agency, and Power (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), <https://doi.org/10.1017/CBO9780511806414>.

⁸George Tsebelis, Veto Players: How Political Institutions Work (Princeton: Princeton University Press, 2002).

⁹Elinor Ostrom, Understanding Institutional Diversity (Princeton: Princeton University Press, 2005).

جدول 4. ثلاثة توقعات تمييزية وحصيلة امتحانها

التوقع التمييزي	سنده في الكتاب	ما تتوقعه النظريات المنافسة	الدليل المغربي	الحكم
النجاح يؤد اختلافاً جديداً من جنسه	الشكل 63: 亂終, 吉初, وترجمها فيلهلم-باينز: «في البدء حظ حسن، وفي النهاية اضطراب»	ترتبط الحوكمة التكميلية التعلم بالإخفاق أساساً، ولا تجعل النجاح ذاته مصدر خطر	تجاوز التسجيل في AMO- تضامن التوقعات الأولية (14.47 مليوناً سنة 2024)، فنمت مصروفات AMO (+83%) أسرع من مواردها (+36%)	مؤيد: نشأ الخطر من النجاح نفسه لا من الإخفاق
قيمة المورد بموقعه من العتبة لا بحجمه المطلق	الخط الواحد يتبدل معناه بتبدل موقعه	تقيس نظرية النقض عدد نقاط المنع وتماسكها	54 مقعداً تحت عتبة 79 لملتصم الرقابة، و97 مقعداً تحت عتبة 198 للأغلبية	متقاطع: يلتقي مع نظرية النقض، ويضيف لغة موحدة تنقل التحليل من البرلمان إلى الجهة
التغيير لا يُقبل بإعلانه بل بنضج الثقة فيه	الشكل 49: 孚乃己日، وترجمها فيلهلم-باينز: «في يومك تُصدّق»	يفسر التغير التدريجي التراكم، ولا يجعل لحظة الثقة شرطاً مستقلاً	71 نصاً تطبيقياً مكتملاً، دون نقل أي اختصاص إلى الجهات حتى 2023	مؤيد جزئياً: الفجوة ثابتة، وردّها إلى الثقة يحتاج مقابلات

العبارتان العربيتان نقل للترجمة الإنجليزية لفيليهلم-باينز (1967) عن الأصل الصيني المثبت في «مشروع النصوص الصينية»؛ وأرقام الأدلة موثقة في الفصلين 8 و 9.

الحصيلة إضافة حقيقية لكنها محدودة النطاق: التوقع الأول ينفرد به النموذج ويؤيده الدليل تأييداً واضحاً؛ والثاني يتقاطع مع نظرية الفاعلين ذوي حق النقض؛ والثالث معقول لكنه لم يُختبر بما يكفي. وهذا تحديداً ما يسوّغ وصف النموذج بأنه أداة تركيبية استكشافية، لا نظرية منافسة؛ فقيمته في ترتيب الأسئلة وتوجيه النظر إلى ما بعد النجاح، لا في إزاحة ما سبقه.

4 الجهاز النصي والحالات النقيضة وضبط الانتقائية

4.1 الأشكال المختارة والإحالات الدقيقة

اختيرت سبعة أشكال تغطي دورة استراتيجية كاملة: المبادرة، والتلقي، وفتح القنوات، والاختلاف، والتحول، وما بعد الإنجاز، وعدم الاكتمال. والاختيار قصدي لا إحصائي، ولا يزعم أن الأشكال الأربعة والستين تحمل نظرية واحدة. ويثبت الجدول الآتي العبارة الصينية واسم الشكل في ترجمة فيلهلم-باينز، وهي الترجمة التي نُقلت عنها الطبعة العربية.

جدول 5. الأشكال السبعة: النص والاسم والوظيفة التحليلية

الشكل	العبارة الصينية المتلقاة	الاسم عند فيلهلم-باينز	الوظيفة التحليلية
1. المبدع 乾 Qián	乾：元亨利貞。	The Creative	المبادرة المنضبطة
2. المتلقي 坤 Kūn	坤：元亨，利牝馬之貞。	The Receptive	الاستقبال والإنصات
11. السلام 泰 Tàì	泰：小往大來，吉亨。	Peace	تدفق الاتصال بين المواقع
38. التضاد 睽 Kuí	睽：小事吉。	Opposition	اختلاف داخل قواعد مشتركة
49. التحول 革 Gé	革：己日乃孚，元亨利貞，悔亡。	Revolution (Molting)	التغيير المشروط بالتوقيت والثقة
63. بعد الاكتمال 既濟 Jìjì	既濟：亨小，利貞。初吉，終亂。	After Completion	مخاطر ما بعد النجاح
64. قبل الاكتمال 未濟 Wèijì	未濟：亨。小狐汔濟，濡其尾，無攸利。	Before Completion	تنفيذ حذر في وضع غير مكتمل

المصدر: النص الصيني من «مشروع النصوص الصينية» (Zhou Yi)؛ الأسماء الإنجليزية من ترجمة فيلهلم-باينز (Princeton, 1967).

وتقدم الطبعة العربية مرساتين قصيرتين قابلتين للمراجعة: في الشكل 11 «الصغير يغادر، والكبير يدنو»، وفي الشكل 38 «في الأمور الصغيرة، طالع حسن»، وهما مطابقتان لعبارتي فيلهلم-باينز اللتين نُقلت عنهما.¹⁰ ولا تُسقط الدراسة «الكبير» و«الصغير» على طبقات أو أحزاب مغربية، بل تقرأهما حركةً بنيوية داخل صورة النص. وفي الشكل 49 يدل الاسم 革 في معناه المعجمي الأول على الجلد المنزوع شعره، إذ يعرفه «شوون جييه تسي» بقوله: «獸皮治去其毛，革更之»، أي جلد الحيوان يُعالج فيُنزع شعره، فيتغير؛ ومن هنا جمع فيلهلم في ترجمته بين «الثورة» و«الانسلاخ».¹¹ فالمعنى السياسي لاحق على المعنى المادي، وهذه المقارنة تكشف أثر الترجمة بدل أن تخفيه.

ويقترن الشكلان 1 و2 بوظيفتي البدء والاستقبال: مبادرة بلا إنصات تنقلب إفراطًا، وإنصات بلا قرار ينقلب تبعية. ويجعل الشكلان 63 و64 كل إنجاز مفتوحًا على المراجعة: فالفوز لا يساوي حكمًا ناجحًا، وصدور القانون لا يساوي أثره، وبلوغ رقم تغطية لا يضمن استدامة تمويلها.

4.2 الحالات النصية النقيضة: اختبار ضد الانتقاء

ولدرء انحياز الاختيار، تُمتحن الحجة بما يحدث حين يعرض النص بنية مضادة: يُقارَن الشكل 11 بالشكل 12 否، والشكل 38 بالشكل 6 訟. وليست هذه الأزواج بدائل أخلاقية بسيطة، بل وظيفتها وضع شرط حدّي: لو كان «التوازن» مجرد وجود قوتين، لما أمكن التمييز بين الاتصال والانسداد، ولا بين الاختلاف المنتج والنزاع المستنزف. ويُضاف إلى الزوجين زوج ثالث (63/64) لا بوصفه نقيضًا، بل ضابطًا زمنيًا يختبر ما بعد النجاح.¹²

¹⁰ كتاب التغيرات: الترجمة العربية الأولى، ترجمة وتقديم بشار عبد الله (عمّان: دار فضاءات، 2008)، الشكلان 11 و38.

Wilhelm, The I Ching or Book of Changes, hexagram 11: "The small departs, the great approaches"; hexagram 38: "In small matters, good fortune."

¹¹ Xu Shen 许慎, Shuowen Jiezi 說文解字, entry 革, Chinese Text Project, <https://ctext.org/shuowen-jiezi>.

Wilhelm, The I Ching or Book of Changes, hexagram 49: "Ko / Revolution (Molting)."

¹² الحالة النقيضة لا تثبت للنص معنى وحيدًا؛ وظيفتها منع الباحث من الاكتفاء بالأمثلة المؤيدة، وإظهار الشروط التي يتعطل فيها المفهوم.

جدول 6. الزوجان النقيضان والزوج الضابط وشروط الدحض

الزوج	العبرة الأصلية	السؤال الفاصل	النتيجة القابلة للدحض
السلام / الانسداد ䷗ 11 泰 ⇌ 12 否 ䷋	泰 : 小往大來... / 否 : ...大往小來。	هل تتحرك المعلومة والموارد بين المواقع أم تنسد؟	وجود قطبين مع انسداد القنوات ليس توازنًا منتجًا.
التضاد / النزاع ䷗ 38 睽 ⇌ 6 訟 ䷅	睽 : 小事吉。 / 訟 : ...終凶。	هل يبقى الاختلاف داخل قواعد مشتركة أم يتحول نزاعًا صفيًا؟	لا تُقاس المعارضة بحدة الرفض بل بقدرتها على إنتاج أثر.
بعد / قبل الاكتمال ䷗ 63 既濟 ⇌ 64 未濟 ䷿	初吉，終亂。 / 小狐汔濟，濡其尾。	هل توجد صيانة بعد الإنجاز وحذر قبل الإكمال؟	غياب التصحيح يجعل النجاح المؤقت مصدر خطر.

وتؤخذ العبارات الصينية من النص المتلقى في «مشروع النصوص الصينية»، وتُستعمل مرساة نصية لا ترجمة نهائية.¹³ والنتيجة المنهجية أن التوازن ليس ثنائية قائمة بذاتها، بل نوع العلاقة الذي يسمح بالاتصال والتمييز والتصحيح.

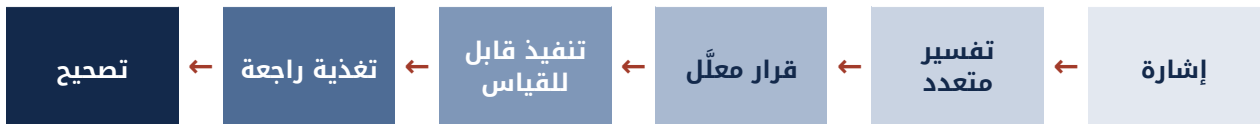
القسم الثاني

النموذج والمنهج

من الاستعارة إلى المؤشر: كيف يُبنى نموذج قابل للاختبار، وكيف تُمنع الأرقام من قول ما لا تقوله؟

5 نموذج التحول الاستراتيجي المؤسسي وفرضياته

يُعرّف «التحول الاستراتيجي المؤسسي» بأنه قدرة النظام على التقاط تغير البيئة والعلاقات، وإدخال الإشارة المخالفة في القرار، وتوزيع أدوات الوظائف الدستورية، ثم قياس الأثر وتصحيح القواعد أو التمويل أو التنفيذ، ضمن حدود الحقوق. فالنموذج يدرس جودة الانتقال بين أوضاع غير مستقرة، ولا يقيس الانسجام أو الاستقرار لذاتهما.



شكل 1. سلسلة التحول: كل حلقة شرط للتي تليها

تعمل الأبعاد داخل هذه السلسلة، ويقع الفشل حين تنقطع إحدى حلقاتها: قد تصل الإشارة فلا تسمعها المؤسسة، أو يصدر القرار بلا مالك، أو يُنفذ بلا خط أساس، أو يُقاس بلا نافذة مراجعة. وهذا التسلسل هو ما يمنع تحويل الاستعارة إلى حكم مرسل.

¹³Chinese Text Project, “Zhou Yi,” hexagrams 6, 11, 12, 38, 63, 64, accessed September 2026, <https://ctext.org/book-of-changes/zh>.

جدول 7. المؤشرات الستة: سؤال الاختبار وعلامة النجاح والفشل

البعد	سؤال الاختبار	المؤشر المرصود	علامة الفشل
المعلومة	هل تصل الإشارة قبل فوات أوان التأثير؟	نشر مبكر وبيانات قابلة للتحقق	سرية أو نشر متأخر
التعليل	هل يواجه القرار البدائل؟	أسباب معلنة ومقارنة خيارات	تبرير عام أو غائب
الاستقلال الوظيفي	هل تقتزن المسؤولية بالأداة؟	اختصاص وميزانية وموارد بشرية	وظيفة رمزية أو تبعية كاملة
التصحيح	هل غير التقييم قرارًا؟	تعديل قانوني أو مالي أو تنفيذي	توصيات بلا أثر
المشاركة	هل ترك الصوت أثرًا يمكن تتبعه؟	استجابة منشورة أو تعديل	استشارة شكلية
الحقوق	هل تبقى الحدود قابلة للإنفاذ؟	ضمانات وطعن ورقابة	مقايضة الحق بالكفاءة

وتشتق الدراسة من النموذج أربع فرضيات قابلة للاختبار:

جدول 8. الفرضيات الأربع

الرمز	الصياغة	الحالة الأنسب لاختبارها
H1	كلما اقترنت المسؤولية بالموارد والاختصاص، تحسّن الأداء وقابلية المحاسبة.	الجهوية المتقدمة
H2	كلما وصلت المعلومة مبكرًا إلى المعارضة واقتترنت بالتنسيق، ارتفع أثرها حتى من دون إسقاط الحكومة.	انتخابات 2026 والمعارضة
H3	يزيد احتمال تصحيح السياسة حين يرتبط التقييم بمسؤول محدد وبنافذة قانونية أو مالية.	من راميد إلى AMO-تضامن
H4	حين تغيب الآجال والتكافؤ الوظيفي، تتحول لغة التوازن إلى تبرير للبطء أو للهيمنة.	الجهوية المتقدمة

6 المنهج واختيار الحالات والترميز

6.1 تصميم بحث متعدد المصادر

يجمع البحث بين التحليل النصي المقارن، والبناء المفاهيمي، والمقارنة المنظمة المركزة بين ثلاث حالات. تُطرح الأسئلة الستة نفسها على كل حالة وفق منطق جورج وبينيت،¹⁴ ويُستعمل تتبّع العمليات لتحديد التسلسل مع الحذر من تحويل التعاقب الزمني إلى سببية.¹⁵ كما يُراقب تمدد المفهوم من نص قديم إلى مؤسسة حديثة وفق تحذير سارتوري،¹⁶ ويُعامل الزمن مكوّنًا تفسيريًا لا مجرد ترتيب كرونولوجي.¹⁷

¹⁴ Alexander L. George and Andrew Bennett, Case Studies and Theory Development in the Social Sciences (Cambridge, MA: MIT Press, 2005).

¹⁵ Derek Beach and Rasmus Brun Pedersen, Process-Tracing Methods: Foundations and Guidelines, 2nd ed. (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2019), <https://doi.org/10.3998/mpub.10072208>.

¹⁶ Giovanni Sartori, "Concept Misformation in Comparative Politics," American Political Science Review 64, no. 4 (1970): 1033–1053, <https://doi.org/10.2307/1958356>.

¹⁷ Paul Pierson, Politics in Time: History, Institutions, and Social Analysis (Princeton: Princeton University Press, 2004).

ولا تفترض المقارنة أي تأثير تاريخي صيني في دستور المغرب أو أحزابه، ولا ثماثل بين الين واليانغ من جهة، والأغلبية والمعارضة من جهة أخرى، ولا تستعمل الأشكال للتنبؤ بالانتخابات. فالكتاب مولّد للأسئلة، أما المعايير فتُستمد من الدستور والحقوق والبيانات المؤسسية.¹⁸

6.2 منطق اختيار الحالات

الاختيار قصدي لا تمثيلي، يبحث عن التنوع في مرحلة دورة السياسة ونوع الدليل والنتيجة المتوقعة. فالحالة الانتخابية تلتقط إشارة حديثة قبل اكتمال القرار الحكومي؛ والجهوية تختبر موقعًا قانونيًا متقدمًا بموارد واختصاصات غير مكتملة؛ والحماية الاجتماعية تختبر مسارًا من التقييم والاختلالات إلى التصحيح القانوني فالنتائج القابلة للقياس. هذا التنوع يسمح باختبار آليات مختلفة، لكنه لا يتيح تعميمًا إحصائيًا.

جدول 9. الحالات الثلاث: الموقع في الدورة والاختبار والتفسير المنافس

الحالة	موضعها في الدورة	سبب الاختيار	الاختبار الأقوى	التفسير المنافس
انتخابات 2026 والمعارضة	إشارة قبل تشكيل القرار	تغير المقاعد والمشاركة وفق البيانات المعلنة	H2 وشرط المعلومة والتنسيق	قواعد الاقتراع، الأعيان، الحملات، انتقال المرشحين
الجهوية المتقدمة	تنفيذ اختصاصات متعددة المستويات	فجوة قابلة للقياس بين النص والوسيلة	H1 و H4	حادثة البنى، تفاوت القدرة، تعقيد التعاقد
من راميد إلى AMO-تضامن	تقييم ثم إعادة تصميم	تسلسل قانوني وبيانات قبل وبعد	H3	التوجيه الملكي، الجائحة، إصلاح اجتماعي أوسع

6.3 بروتوكول الترميز وحدوده

يُرْمَز كل مؤشر من 0 إلى 2: صفر عند الغياب أو التعطيل، وواحد عند الحضور الجزئي أو تعذر إثبات الأثر، واثنان عند وجود دليل منشور على التفعيل. والمجموع (من 12) أداة مقارنة شفافة، لا مقياس سببي ولا ترتيب للديمقراطية. لا تُستعمل أوزان، ولا يُدعى تساوي المسافات بين القيم. وقد أنجز الترميز باحث واحد، فلا تتوافر موثوقية بين مرمزين؛ ويُعوّض ذلك بكشف القاعدة والدليل والصفحة والتفسير المنافس.¹⁹

جدول 10. سلم الادعاء: ثلاث درجات لا يُنتقل بينها إلا بعبارة صريحة

الدرجة	التعريف	مثال من الدراسة
واقعة	رقم أو قاعدة في مصدر محدد	حصل حزب الأصالة والمعاصرة على 97 مقعدًا وفق النتائج المؤقتة المعلنة
استدلال	قراءة تحتل الأدلة تفسيرًا منافسًا لها	جزء من تراجع حزب رئيس الحكومة قد يعكس تصويتًا عقابيًا
سيناريو	تركيب شرطي للمستقبل	ائتلاف من 228 مقعدًا ممكن حسابيًا لا سياسيًا بالضرورة

¹⁸ لا تتضمن الدراسة أي فرضية تأثير أو انتقال تاريخي من الفكر الصيني القديم إلى الدستور المغربي، فالمقارنة استكشافية، والكتاب يُستعمل لبناء الأسئلة فقط.

¹⁹ المجموع غير موزون، والترميز من باحث واحد، والدرجات ترتيبية استكشافية؛ لذلك لا تُعامل الفروق العددية الصغيرة بوصفها تقديرات إحصائية.

وبهذا السّلم لا تتحول خسارة المقاعد إلى برهان على دافع الناخب، ولا يصبح تعاقب تقرير وقانون دليلاً على أن الأول سبب الثاني.

القسم الثالث

الاختبار المغربي

ثلاث حالات، ثلاثة أنواع من الأدلة: نص دستوري، وتقارير رقابية، ونتائج اقتراع لم يجف حبرها بعد.

7 الدستور والأدبيات المغربية

7.1 البنية الدستورية

يجمع الفصل الأول من دستور 2011 بين فصل السلط وتوازنها وتعاونها، والحكمة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة. ويمنح الفصل العاشر المعارضة حقوقاً في التشريع والرقابة والإعلام والمشاركة، وينظم الفصل 47 تعيين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات مجلس النواب وعلى أساس نتائجها، بينما يحدد الفصل 105 شروط ملتزم الرقابة.²⁰ وهذه قواعد معيارية لا وصف تلقائي للواقع؛ وقيمتها البحثية أنها تجعل الفجوة بين الاختصاص المكتوب والقدرة الفعلية قابلة للفحص.

وتقرأ دراسة المدني والمغراوي والزرهوني، ودراسة بياجي، إصلاح 2011 بوصفه توسعاً دستورياً مهماً لا يلغي سؤال توزيع القوة والتنفيذ.²¹ وهذه الأدبيات تقي من خطأين متقابلين: مساواة النص بالممارسة، أو إهمال أثر القاعدة القانونية كلياً. ويقع النموذج بينهما: النص يحدد حقاً وموقعاً، لكن الأداء يحتاج موارد وقنوات ومساءلة.

7.2 المعارضة والسلوك الانتخابي

وتنشغل الأدبيات المغربية بالمسافة بين الاعتراف الدستوري بالمعارضة وتفعيل وظائفها: تتناول دراسة أبغي المكانة القانونية للمعارضة البرلمانية وممارستها،²² وتعالج دراسة مبرور دور المعارضة في التشريع المالي بمجلس النواب،²³ وهو

²⁰ المملكة المغربية، دستور 2011، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر (30 يوليو 2011)، الفصول 1 و10 و47 و105. ونص الفصل 105 على أن ملتزم الرقابة لا يُقبل إلا إذا وقَّعه خمس أعضاء مجلس النواب على الأقل، ولا تصح الموافقة عليه إلا بتصويت الأغلبية المطلقة لأعضائه.

²¹ Mohamed Madani, Driss Maghraoui, and Saloua Zerhouni, The 2011 Moroccan Constitution: A Critical Analysis (Stockholm: International IDEA, 2013); Francesco Biagi, "The 2011 Constitutional Reform in Morocco: More Flaws than Merits," Jean Monnet Occasional Paper no. 7/2014 (Msida: Institute for European Studies, University of Malta, 2014).

²² م. أبغي، «المعارضة البرلمانية بالمغرب: قراءة في المنظور القانوني والممارسة»، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث 4، العدد 9 (2024)، <https://doi.org/10.56989/benkj.v4i9.1233>.

الميدان الذي يُختبر فيه أثر المعارضة لا عدد مواقفها. ويبيّن بارويغ أن قواعد الاقتراع تؤثر في المشاركة، فلا يجوز تفسير انخفاضها بخطابات الأحزاب وحدها.²⁴

وتضيف الدراسات التجريبية مستوى فردياً تحجبه المجاميع. ففي تجربة مسحية تمثيلية بالمغرب، لم يجد بارنيت وبلاكمان وشلبي دليلاً على أن المواطنين يعدّون النساء المنتخبات عبر الحصة أقل كفاءة، غير أنهم يرونهن أكثر تبعية للأحزاب، وأن المعلومات عن تعاونهن العابر للأحزاب تخفف هذا التصور.²⁵ والدلالة هنا منهجية: المقاعد لا تكشف وحدها الثقة أو الاستقلال أو دوافع التصويت، بل يلزم ربطها ببيانات على مستوى الناخب وبالسلوك البرلماني.

7.3 الجهوية والحكمة

تقيم الجهوية المتقدمة توازناً بين وحدة الدولة واستقلال الوظيفة الترابية. فالقانون التنظيمي 111.14 ينظم اختصاصات الجهات، والميثاق الوطني للامركز الإداري يوطر تقريب القرار وتنسيق مصالح الدولة.²⁶ غير أن هودري وهارنيس يسألان ما إذا كانت اللامركزية جواباً فعلياً على مطالب 2011،²⁷ وتفحص بيرغ العلاقة بين الحوكمة والتمويل والتنمية المحلية.²⁸ فلا تُقرأ التحويلات المالية تبعية حتمية، ولا الاستقلالية خيراً مطلقاً؛ السؤال هو وضوح القاعدة، وسعة الهامش، وفعالية المساءلة.

7.4 التحكيم الملكي: المتغير البنيوي في معادلة التوازن

لا يستقيم تحليل التوازن المؤسسي في المغرب إن اقتصر على العلاقة بين الحكومة والمعارضة، أو بين المركز والجهات. فالفصل 42 من الدستور يجعل الملك «الحكم الأسمى بين مؤسساتها»، أي مؤسسات الدولة، والساھر على احترام الدستور وحسن سير المؤسسات الدستورية، ويخوّل الفصل 49 المجلس الوزاري، الذي يرأسه الملك، التداول في التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة.²⁹ فالتوازن في الحالة المغربية ليس ثنائياً، بل ثلاثي الطبقات: مؤسسات منتخبة تتنافس، وإدارة مركزية وترابية تنفذ، وتحكيم ملكي يوطر الاتجاه العام ويحسم عند الانسداد.

وقد تناولت الأدبيات هذه البنية من زوايا متباينة: فقرأ واتربروي النخبة المغربية بوصفها سياسة تجزئية تضبط التنافس داخل حدود مرسومة،³⁰ وكشف لوفو عن دور الأعيان القرويين في تثبيت التوازن الانتخابي،³¹ وحلّل الطوزي تمفصل

²³ ع. مبرور، «دور المعارضة البرلمانية بمجلس النواب في التشريع المائي»، دفاتر برلمانية، <https://journals.imist.ma/index.php/Dafatir-Barlamania/article/view/60>.

²⁴ Andrew Barwig, "How Electoral Rules Matter: Voter Turnout in Morocco's 2007 Parliamentary Elections," The Journal of North African Studies 14, no. 2 (2009): 289–307, <https://doi.org/10.1080/13629380802563650>.

²⁵ Carolyn Barnett, Alexandra Blackman, and Marwa Shalaby, "Competent Legislators or Mere Pawns? Experimental Evidence of Attitudes toward Gender Quota Politicians," Political Science Research and Methods 13, no. 4 (2025): 994–1007, <https://doi.org/10.1017/psrm.2024.69>.

²⁶ المملكة المغربية، القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات (2015)؛ المرسوم رقم 2.17.618 الصادر في 26 ديسمبر 2018 بمثابة ميثاق وطني للامركز الإداري.

²⁷ Annabelle Houdret and Astrid Harnisch, "Decentralisation in Morocco: A Solution to the 'Arab Spring'?", The Journal of North African Studies 24, no. 6 (2019): 935–960, <https://doi.org/10.1080/13629387.2018.1457958>.

²⁸ Sylvia I. Bergh, "Democratic Decentralization and Local Development: Insights from Morocco's Advanced Regionalization Process," in Research Handbook on Democracy and Development, ed. Gordon Crawford and Abdul-Gafaru Abdulai (Cheltenham: Edward Elgar, 2021), open access.

²⁹ المملكة المغربية، دستور 2011، الفصلان 42 و49. ويُحيل تعبير «التحكيم» في هذه الدراسة إلى الوظيفة الدستورية كما يحددها النص، لا إلى تقدير سياسي لممارستها.

³⁰ John Waterbury, The Commander of the Faithful: The Moroccan Political Elite—A Study in Segmented Politics (New York: Columbia University Press, 1970).

³¹ Rémy Leveau, Le Fellah marocain, défenseur du trône (Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976).

الشرعيتين الدينية والسياسية في المؤسسة الملكية،³² واشتغل حمّودي على الأسس الثقافية لعلاقات السلطة.³³ وتلتقي هذه القراءات، على اختلاف مناهجها، عند نتيجة واحدة: لا يفهم التوازن المغربي بمعزل عن مركز التحكيم.

ويترتب على ذلك أمران. أولهما أن بُعد «الموقع» في النموذج يكتسب هنا معناه الكامل؛ إذ قد تنطلق المبادرة الإصلاحية الكبرى من موقع التحكيم لا من موقع الأغلبية، كما في ورش تعميم الحماية الاجتماعية الذي أعلنه خطاب العرش في 29 يوليو 2020، ثم أطلق رسميًا في حفل ترأسه الملك سنة 2021.³⁴ وثانيهما أن مؤشرات النموذج تقيس جودة الحلقات الواقعة بين التوجيه والأثر، أي المعلومة والتعليل والاستقلال الوظيفي والتصحيح، ولا تقيس مشروعية التوجيه ذاته؛ فذلك خارج نطاقها المنهجي. ومن ثم يغدو السؤال الملائم: حين يصدر التوجيه من موقع التحكيم، هل تملك المؤسسات المنتخبة والترابية القدرة على ترجمته إلى قرار معلّل، وأثر يُقاس ويُصحّح؟

8 الحالة الانتخابية: نتائج 2026 والمعارضة والائتلاف

8.1 الوقائع المثبتة وحدودها

أعلن وزير الداخلية، في ساعة متأخرة من ليلة 23 سبتمبر 2026، النتائج المؤقتة للاقتراع. تصدر حزب الأصالة والمعاصرة بـ 97 مقعدًا، يليه التجمع الوطني للأحرار بـ 66، فحزب الاستقلال بـ 65، ثم العدالة والتنمية بـ 54. وبلغت نسبة المشاركة 38.08%، مقابل 50.86% سنة 2021 و 42.27% سنة 2016، على مجموع 395 مقعدًا.³⁵

جدول 11. توزيع المقاعد في مجلس النواب: 2021 مقابل 2026

الحزب	2021	2026	الفارق	الدلالة التي تسمح بها الأرقام
الأصالة والمعاصرة PAM	87	97	+10	صدارة ومبادرة تفاوض؛ لا أغلبية منفردة
التجمع الوطني للأحرار RNI	102	66	-36	فقدان الصدارة مع بقاء وزن ائتلافي
الاستقلال PI	81	65	-16	تراجع مع بقاء موقع محوري
العدالة والتنمية PJD	13	54	+41	عودة عددية قوية وإمكان معارضة أكبر
الحركة الشعبية MP	28	29	+1	استقرار ووزن تكميلي
الاتحاد الاشتراكي USFP	34	26	-8	تراجع في التمثيل
التقدم والاشتراكية PPS	22	19	-3	انكماش محدود
الاتحاد الدستوري UC	18	17	-1	استقرار قريب من السابق
بقية التمثيل	10	22	+12	مقارنة غير تامة بسبب تغير التحالفات والتسميات
المجموع	395	395		عتبة الأغلبية المطلقة: 198 مقعدًا

³²Mohamed Tozy, *Monarchie et islam politique au Maroc* (Paris: Presses de Sciences Po, 1999).

³³Abdellah Hammoudi, *Master and Disciple: The Cultural Foundations of Moroccan Authoritarianism* (Chicago: University of Chicago Press, 1997).

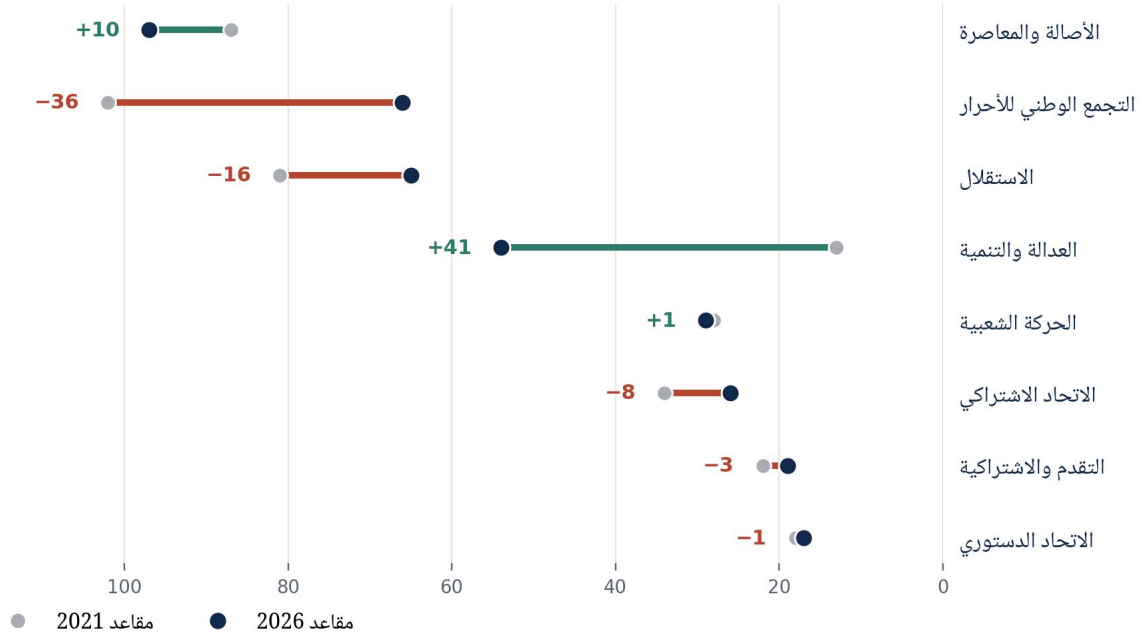
³⁴الملك محمد السادس، خطاب العرش، 29 يوليو 2020؛ رئاسة الحكومة، «جلالة الملك يت رأس حفل إطلاق مشروع تعميم الحماية الاجتماعية وتوقيع الاتفاقيات الأولى المتعلقة به»، <https://www.cg.gov.ma>؛ وقد جاء التأطير التشريعي للورش في القانون-الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية (2021).

³⁵Maroc.ma, "2026 Legislative Elections: PAM Leads with 97 Seats According to Preliminary Results – Minister of Interior," September 24, 2026, <https://maroc.ma/en/news/2026-legislative-elections-pam-leads-97-seats-according-preliminary-results-minister-interior>. Ahmed Eljchimi, "Moroccan Centrist Party Tops Parliament Vote after Boost from Football Chief," Reuters, September 24, 2026.

تتطابق أرقام المصدرين، وهي نتائج مؤقتة قابلة للتعديل بعد البت في الطعون. تنبيه: نسبة 50.86% لسنة 2021 هي الواردة في بيان وزارة الداخلية لسنة 2026، بينما كانت النسبة المعلنة ليلة اقتراع 2021 هي 50.35%؛ وباعتماد هذه الأخيرة يصير التراجع 12.27 نقطة (نحو 24.37% نسبيًا)، ولا يتغير الاستنتاج.

المصدر: بيانات 2021 النهائية لدى الاتحاد البرلماني الدولي، وبيان النتائج المؤقتة لسنة 2026 في البوابة الرسمية للمملكة المغربية. تضم خانة «بقية التمثيل» لسنة 2026 الحركة الديمقراطية الاجتماعية MDS (8 مقاعد) وخمس هيئات أخرى (14 مقعداً).³⁶

شكل 2. تغيير مقاعد الأحزاب الثمانية الأولى بين 2021 و2026



المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي (2021)؛ البوابة الرسمية للمملكة المغربية (2026، نتائج مؤقتة). حساب الباحث.

8.2 ما تكشفه القراءة الاستراتيجية

الصدارة ليست اكتمالاً. فالحزب الأول يملك 97 مقعداً من 395، بعيداً عن عتبة الأغلبية البالغة 198؛ ولذلك تظل قوته علائقية. ويضيء الشكل 63 الخطر الكامن هنا: قد يتحول الفوز إلى وهم تفويض كامل، بينما تتحدد القدرة الفعلية في مفاوضات البرنامج وتوزيع المسؤولية. ويضيء الشكل 64 مرحلة ما بعد الاقتراع: الترتيب المعلن حُسم، لكن الحكومة والبرنامج وأثرهما لم تكتمل بعد.

54 مقعداً لا تكفي وحدها لإيداع ملتمس رقابة يتطلب 79 توقيماً: القوة المضادة وظيفية تنظيم ومعلومة وتوقيت، لا رصيد مقاعد فقط.

وعودة العدالة والتنمية إلى 54 مقعداً تغير بنية التضاد داخل المجلس، وقد أعلنت أمانته العامة اختيار المعارضة.³⁷ لكن هذه المقاعد لا تبلغ وحدها خمس أعضاء مجلس النواب اللازم لإيداع ملتمس رقابة، أي 79 توقيماً؛ فهي تحتاج إلى 25 نائباً إضافياً، وإلى تنسيق عابر للكتل.³⁸ وهذه الفجوة بين العدد والقدرة مثال مباشر على الفرضية H2.

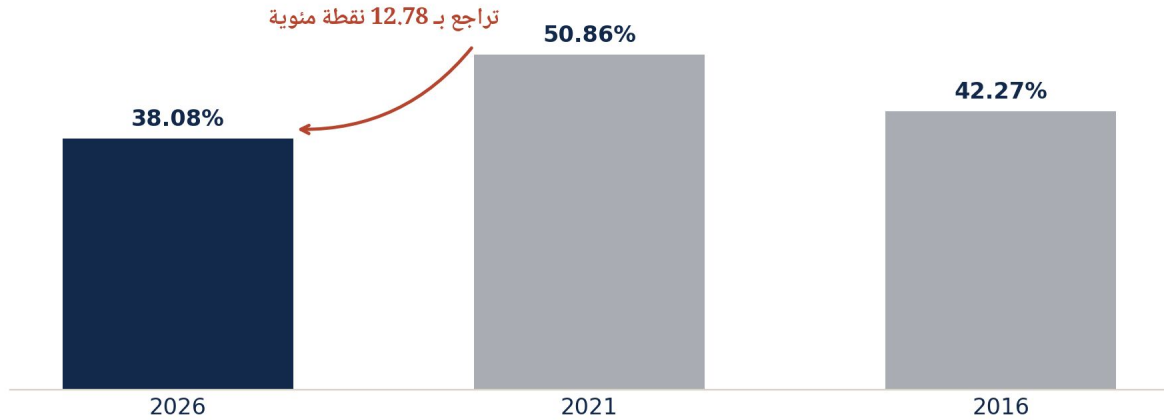
³⁶Inter-Parliamentary Union, "Morocco: House of Representatives, Election of 8 September 2021," Parline, <https://data.ipu.org/parliament/MA/MA-LC01/election/MA-LC01-E20210908/>. وفي 2021 توزعت بعض المقاعد الصغيرة على وحدات وتحالفات. تختلف عن تسميات 2026، لذا لا تُفسر خانة «بقية التمثيل» كتلة تنظيمية مستمرة ولا تُستعمل لقياس انتقال صافي.

³⁷Khadija Tachfine, "Back at 54 Seats, PJD Chooses Opposition and a Fight over Morocco's Electoral Rules," Hespress English, September 25, 2026, <https://en.hespress.com/146124-back-at-54-seats-pjd-chooses-opposition-and-a-fight-over-moroccos-electoral-rules.html>.

وقد قررت الأمانة العامة للحزب أن «موقعه الطبيعي» هو مواصلة أدواره من المعارضة، ودعت المجلس الوطني إلى دورة استثنائية لتأكيد القرار.

³⁸خمس مجلس من 395 عضواً يساوي 79. والحساب يثبت شرط الإيداع فقط، ولا يثبت وجود اتفاق سياسي، ولا توافر شرط الموافقة بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس.

شكل 3. نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية، 2026-2016



المصدر: بيان وزارة الداخلية كما نشرته البوابة الرسمية للمملكة المغربية (2026). التراجع النسبي بين 2021 و2026 يقارب 25.13%؛ وانظر الهامش المتعلق بنسبة 2021.

وقد انخفضت المشاركة 12.78 نقطة مئوية بين 2021 و2026، أي بتراجع نسبي يقارب 25.13% قياسًا إلى مستوى 2021. والامتناع لا يعبر عن موقف واحد، ولا ينفي وحده الشرعية القانونية، لكنه إشارة قوية إلى المسافة بين العرض الحزبي وشريحة من الجسم الانتخابي. ومنطق الشكل 11 يطلب هنا تدفقًا لا حملة تواصل: بيانات قابلة للتتبع، واستجابة بين موعدين انتخابيين، ودليلاً على أن الصوت يغير القرار.

8.3 لماذا لا تكفي تسمية «التصويت العقابي»؟

يجوز افتراض أن جزءًا من تراجع الحزب الذي قاد الحكومة يعكس عقابًا انتخابيًا، لكن المقاعد لا تثبت الدافع. فقد تتدخل قواعد الاقتراع، وانتقال المرشحين، والشبكات المحلية، والفوارق في التسجيل والمشاركة، وأداء الحملات. لذلك تسجل الدراسة «إعادة توزيع القوة» بوصفها واقعة، و«العقاب» بوصفه تفسيرًا يحتاج إلى أصوات الدوائر ومسح لاحق للاقتراع. وهذا الفصل بين الدليل والتفسير شرط حتى لا يتحول الكتاب إلى آلة لقراءة ما نرغب في رؤيته.

8.4 بروتوكول معلن سلفًا لاختبار الفرضية H2

لما كانت الفرضية H2 لم تُختبر بعد، تُعلن الدراسة مؤشرات اختبارها وعتبات الحكم عليها قبل ظهور النتائج، حتى لا تُفصل المعايير لاحقًا على مقاس الوقائع. ويُجرى الاختبار على مرحلتين: بعد ستة أشهر من تنصيب الحكومة، ثم بعد اثني عشر شهرًا.

جدول 12. مؤشرات اختبار H2 وعتبات الحكم المعلنة سلفاً

المؤشر	المصدر	عتبة التأييد	عتبة التنفيذ
نسبة أسئلة نواب المعارضة المجاب عنها خلال عشرين يوماً من إحالتها (الفصل 100)	منشورات مجلس النواب	60% فأكثر	أقل من 30%
أثر تعديلات المعارضة في أول قانون مالي للولاية	محاضر لجنة المالية والتنمية الاقتصادية	قبول تعديل واحد على الأقل يمس بنداً مالياً، مع تعليل منشور	رفض شامل من دون تعليل
مبادرات رقابية منسقة عابرة للكتل	النشرة الرسمية لمداولات المجلس	مبادرة واحدة على الأقل تبلغ عتبة الإيذاء أو الطلب	غياب أي تنسيق يبلغ العتبة
برمجة مقترحات قوانين صادرة عن المعارضة (الفصل 10)	جدول أعمال لجان المجلس	مناقشة مقترح واحد على الأقل	عدم برمجة أي مقترح

قاعدة الحكم: تُعدّ H2 مؤيدة إذا تحققت عتبة التأييد في ثلاثة مؤشرات من أربعة، ومفندة إذا تحققت عتبة التنفيذ في ثلاثة من أربعة، ومعلقة فيما عدا ذلك. والعتبات تقديرية، وقيمتها في إعلانها قبل النتائج لا في دقتها المطلقة.

9 حالتا الجهوية المتقدمة والحماية الاجتماعية

9.1 الجهوية: موقع دستوري لم تكتمل وسائله

تختبر الجهوية الفرضيتين H1 و H4: هل اقترنت المسؤولية الترابية بالاختصاص والمال والموارد البشرية والآجال؟ يرصد تقرير المجلس الأعلى للحسابات استكمال 71 نصاً تطبيقياً للقوانين التنظيمية الثلاثة واعتماد ميثاق اللاتمرکز، لكنه يسجل أيضاً أن نسبة الإنجاز الكامل لخارطة طريق اللاتمرکز لم تتجاوز 32% حتى سبتمبر 2023، مقابل 36% قيد الإنجاز و 32% غير منجزة.³⁹

جدول 13. الجهوية المتقدمة: ما تقوله الأدلة وما لا تقوله

المؤشر	الدليل والصفحة	ما يؤيده	ما لا يثبت
الموارد	من 771 مليون درهم في 2015 إلى 9.25 مليار درهم في 2022؛ 93% من موارد الجهات من الدولة و 7% ذاتية	اعتماد مالي مرتفع وفجوة استقلال	أن التحويلات سلبية؛ فقد تحقق تضامناً ترايبياً
اللاتمرکز	32% فقط من أعمال خارطة مكتملة حتى سبتمبر 2023	بطء زمني قابل للقياس	أن النية السياسية وحدها سبب البطء
الاختصاصات المشتركة	أكثر من ست جهات لم تفعل بعد عدداً من الاختصاصات المشتركة	مسؤولية موزعة بلا أدوات كافية	تساوي قدرات الجهات أو حاجاتها
الاختصاصات المنقولة	لم يُنقل أي اختصاص من الدولة إلى الجهات حتى تاريخ التقرير	عدم اكتمال الاستقلال الوظيفي	استحالة النقل لاحقاً أو فشل الجهوية برمّتها
التعلم	خطط تدقيق داخلي في عشر جهات، وتقارير دورية في سبع، وخطط تتبع في خمس	بنية تصحيح ناشئة	أن التوصيات غيرت النتائج بعد

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات، تقرير موضوعاتي حول الجهوية المتقدمة (تركيب، أكتوبر 2023).

³⁹Cour des comptes, La mise en œuvre de la régionalisation avancée – Cadre juridique et institutionnel, mécanismes, ressources et compétences, rapport thématique (synthèse) (Rabat, octobre 2023), <https://www.courdescomptes.ma/wp-content/uploads/2023/10/Synthese-Regionalisation-fr.pdf>.

وجميع أرقام هذه الحالة مأخوذة من هذه الوثيقة، وعباراتها الأصلية مثبتة في الملحق 2 ليسهل التحقق منها بالبحث النصي.

الحكم هنا تأييد جزئي للفرضيتين H1 و H4. فالاعتراف الدستوري والتمويل المتزايد حقيقيان، لكن الاختصاصات المنقولة والموارد الذاتية وآجال خارطة الطريق ظلت غير مكتملة خلال فترة الرصد. والتفسير المنافس قوي: حادثة المؤسسات وتفاوت القدرة التقنية وتعقيد التعاقد قد تفسر جانبًا من البطء. ولا يمكن الحسم بين التفسيرين بتقرير واحد، لكن النموذج يحدد ما ينبغي قياسه: مصفوفة سنوية تربط كل اختصاص بمالكه وموارده وأجله ونتيجته.

9.2 من راميد إلى AMO-تضامن: التصحيح وحدود الاستدامة

أرسى القانون-الإطار رقم 09.21 سنة 2021 مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، ثم نقل القانون رقم 27.22 سنة 2022 المستفيدين من نظام راميد إلى التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، في صيغة «AMO-تضامن» التي تتحمل فيها الدولة اشتراكات غير القادرين على أدائها.⁴⁰ وبعد عامين على التطبيق، قدّم المجلس الأعلى للحسابات أول حصيلة شاملة لنتائجه.

جدول 14. AMO-تضامن بعد التصحيح: المكاسب والاختلالات الجديدة

المؤشر	النتيجة المنشورة	القراءة الاستراتيجية
التسجيل	من 26.84 مليون في 2022 إلى 31.94 مليون في 2024 (+19%)	توسع مؤسسي قابل للقياس
AMO-تضامن	14.47 مليون مسجل سنة 2024، بما يفوق التوقعات الأولية	بلوغ التسجيل لا يعني تلقائيًا نفاذًا فعليًا
التغطية الفعلية	ذوو الحقوق المفتوحة من 22.1 مليون (2022) إلى 25.62 مليون (2024)، أي من 60% إلى 70%؛ وأكثر من 11 مليونًا ما زالوا خارج AMO	فجوة بين التسجيل والحق المفتوح
اكتمال القانون	غياب نصوص المادة 114 يحول دون إدماج نحو 1.56 مليون شخص	النص الناقص يقطع حلقة التنفيذ
التحصيل	37% فقط لفئات غير الأجراء سنة 2024	خطر على الاستدامة والإنصاف
المصروفات	من 13.62 إلى 24.95 مليار درهم بين 2022 و2024 (+83%) مقابل نمو الموارد بـ36%	التوسع يحتاج تصحيحًا ماليًا عاجلاً
مزيج تقديم الخدمة	79% من مصروفات العلاج في AMO-تضامن للقطاع الخاص؛ و91% من مجموع المصروفات المفوترة لـ AMO سنة 2024	التغطية المالية لا تعالج وحدها جاذبية العرض العمومي

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي برسم 2024-2025 (2026)، محور التأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛ والأرقام متطابقة في التغطيات الصحفية المستقلة للتقرير.

تؤيد هذه الحالة الفرضية H3 تأييدًا جزئيًا: فقد أعقب الإصلاح القانوني تقييم رقابي منشور كشف مكاسب واختلالات جديدة معًا، وهو شرط التصحيح التالي.⁴¹ لكنها لا تثبت أن التقييم هو الذي أنتج الإصلاح؛ فالمبادرة انطلقت من موقع التحكيم الملكي سنة 2020، في سياق جائحة كوفيد-19 وأجندة اجتماعية أوسع، بينما يؤدي التقييم اللاحق وظيفة

⁴⁰ المملكة المغربية، القانون-الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية (2021)، <https://www.finances.gov.ma/Publication/cabinet/2021/Preamble-Loi-Cadre-9-21-Protection-Sociale.pdf>؛ القانون رقم 27.22 القاضي بتغيير وتنظيم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية (2022)؛ مجلس النواب، «مجلس النواب يصادق على مشروع قانون رقم 27.22 متعلق بالتغطية الصحية الأساسية»، <https://www.chambredesrepresentants.ma>.

⁴¹ المجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي برسم 2024-2025 (الرباط، 2026)، <https://www.courdescomptes.ma/publication/rapport-annuel-de-la-cour-des-comptes-au-titre-de-2024-2025>، وللتحقق من الأرقام في تغطيات مستقلة:

Le360، «La Cour des comptes questionne la viabilité financière de l'AMO»، 2026؛ DRH.ma، «Rapport 2025 de la Cour des comptes : l'AMO fragilisée par le recouvrement et la hausse des dépenses»، 2026.

التشخيص وتحديد مواطن الخلل. فالتسلسل قرينة معقولة على حلقة تصحيح متعددة المواقع، لا اختبار أثر سببي لجهة بعينها.⁴²

القسم الرابع

الحكم والاستشراف

ماذا تقول الحالات الثلاث مجتمعة عن الفرضيات، وما الأسئلة التي ينبغي أن يُسأل بها أي ائتلاف قادم؟

10 الاختبار المقارن والحكم على الفرضيات

10.1 الترميز الاستكشافي

يعرض الجدول الآتي ترميزاً قابلاً لإعادة الحساب. والدرجة تقيس توافر شروط الآلية في تاريخ التثبيت، لا جودة النظام السياسي في مجمله. ويرد دليل كل خلية في ملحق مسار التدقيق، بحيث يستطيع قارئ آخر أن يغير الدرجة شريطة أن يبين السبب.

جدول 15. الترميز المقارن للحالات الثلاث (0 = غياب، 1 = حضور جزئي، 2 = تفعيل موثق)

الحالة	المعلومة	التعليل	الاستقلال	التصحيح	المشاركة	الحقوق	المجموع / 12
انتخابات 2026	1	1	1	0	1	1	5
الجهوية المتقدمة	2	2	1	1	1	2	9
AMO-تضامن	2	2	1	2	1	2	10

مفتاح القراءة: 0 غياب أو تعطيل 1 حضور جزئي 2 تفعيل موثق. المجموع غير موزون ولا يرتب الديمقراطية.

لا تنطوي الدرجة الانتخابية المنخفضة على أي حكم بشأن نزاهة الاقتراع؛ وإنما مردّها إلى أن الرصد جرى بعد يومين من التصويت، حين لم تكن بيانات الدوائر متاحة، ولم يكن الائتلاف قد تشكل، ولم يصبح التصحيح قابلاً للرصد. أما الجهوية فتملك معلومات وتعليلاً قانونياً قويين، لكنها تفقد نقاطاً في الاستقلال والتصحيح والمشاركة بسبب عدم اكتمال النقل

⁴² يبقى الاختبار الحاسم للفرضية H3 هو ما إذا كانت توصيات تقرير 2024-2025 سترجم إلى تعديل قانوني أو مالي أو تنفيذي خلال الولاية الجديدة؛ وتلك نافذة التصحيح التي ينبغي رصدها.

والأثر. وتحصل AMO-تضامن على أعلى درجة لتوافر تعديل قانوني ونتائج لاحقة موثقة، مع خصم يتعلق بالاستدامة والمشاركة في التصميم.

10.2 اختبار الحساسية: هل يصمد الترتيب أمام ترميز مختلف؟

لأن الترميز من صنع باحث واحد، تُختبر متانته بتحريك الخانتين الأكثر التباسًا في كل حالة بدرجة واحدة صعودًا أو نزولًا، ثم رصد مدى تغير المجموع والترتيب.

جدول 16. اختبار حساسية الترميز

الحالة	المجموع المعتمد	الختان الأكثر التباسًا	المدى الممكن
انتخابات 2026	5	التصحيح (0) والمعلومة (1)	4 – 7
الجهوية المتقدمة	9	الاستقلال (1) والمشاركة (1)	7 – 11
AMO-تضامن	10	الاستقلال (1) والمشاركة (1)	8 – 12

تكشف النتيجة أمرين. فتأخر الحالة الانتخابية ثابت في جميع التوليفات، باستثناء تعادل وحيد عند الحد الأقصى (7 مقابل 7). أما الفارق بين الجهوية وAMO-تضامن، وهو نقطة واحدة، فلا يصمد أمام أي تعديل، ومن ثم فهو فارق وصفي لا حكم تراتبي. وتدعو الدراسة الباحثين إلى ترميز مستقل استنادًا إلى الملحق 1، ونشر ما يظهر من فروق.

10.3 الحكم على الفرضيات

جدول 17. حصيلة اختبار الفرضيات الأربع

الفرضية	النتيجة	قوة الدليل	سبب الحكم
H1: الموارد مع المسؤولية	تأييد جزئي	متوسط	تُظهر الجهوية اعترافًا ومالًا، لكن نقل الاختصاص والموارد الذاتية غير مكتمل.
H2: معلومة المعارضة وتنسيقها	غير مختبرة بعد 2026	ضعيف / مستقبل	المقاعد والحقوق معروفة، والأداء الفعلي لم يبدأ بعد؛ وقد أعلن بروتوكول اختبارها سلفًا (8.4).
H3: التقييم ونافذة التصحيح	تأييد جزئي	متوسط	وقع انتقال قانوني بعد تشخيصات، لكن السببية وتتبع كل توصية غير مثبتين.
H4: التوازن قد يشرعن البطء	تحذير مدعوم لا قانون سببي	متوسط	تُظهر بيانات الجهوية تأخرًا قابلاً للقياس؛ أما الدافع والخطاب فيحتاجان مادة إضافية.

تتحول القوة المضادة إلى وظيفة حين تمتلك معلومة ووسيلة وأجلًا ومسار أثر؛ وما عدا ذلك توازن اسمي.

الاستنتاج العابر للحالات متواضع لكنه قابل للدفاع: لا يكفي وجود قطبين أو نص يعلن التوازن. فالقوة المضادة تصير وظيفة حين تمتلك معلومة ووسيلة وأجلًا ومسار أثر. وتختلف الوسيلة باختلاف المجال: مقاعد وتنسيق في البرلمان،

واختصاص وميزانية في الجهة، وبيانات ونافاذة قانونية في الحماية الاجتماعية. وهذه النتيجة «اختبار معقولة» للنموذج، لا قانون عام.

11 السيناريوهات الائتلافية واختبارات الحكامة

السيناريوهات الآتية حسابية واستكشافية، وليست تنبؤات. تستبعد الدراسة إدراج العدالة والتنمية في سيناريو حكومي مركزي بعد إعلانه نية البقاء في المعارضة، دون أن تحوّل إعلاناً سياسياً مبكراً إلى قيد نهائي. ويظل تعيين رئيس الحكومة وتكوين الأغلبية خاضعين للمسار الدستوري وقرارات الأحزاب.⁴³

جدول 18. ثلاثة تركيبات حسابية ممكنة واختبار الأيام المئة الأولى

التركيب الحسابي	المقاءد	نقطة القوة	الخطر	اختبار أول 100 يوم
الأصالة والمعاصرة + الأحرار + الاستقلال	228	أغلبية مريحة وخبرة تعاون	إعادة إنتاج الآليات بعد خسارة صافية مجمعة قدرها 42 مقعداً	وثيقة تصحيح تبين ما سيتغير ومؤشرات
الأصالة والمعاصرة + الاستقلال + الحركة الشعبية + الاتحاد الدستوري	208	أغلبية فوق العتبة وتعدد متوسط	كلفة التنسيق وتوزيع المسؤولية	مصفوفة مسؤوليات وآلية منشورة لحل النزاع
الأصالة والمعاصرة + الأحرار + الحركة الشعبية + الحركة الديمقراطية الاجتماعية	200	أغلبية ممكنة حسابياً	هامش مقعدين وحساسية الانضباط	اختبار استقرار التصويت وشفافية الاتفاق

لا يختار النموذج ائتلاًفاً، بل يحدد أسئلة المقارنة: هل يفسر الاتفاق الرسالة الانتخابية بدل أن يدفنها؟ هل يضع لكل أولوية خط أساس وهدفاً ومالكاً وتاريخ مراجعة؟ هل يحمي حق المعارضة في الوصول إلى المعلومة قبل القرار؟ وهل يتيح تعديل البرنامج حين تظهر نتائج مخالفة؟ فإذا غابت هذه العناصر، صار جمع المقاعد توازناً بالاسم وحده.

⁴³ المجاميع الحسابية: 228=65+66+97؛ 208=17+29+65+97؛ 200=8+29+66+97 (المقاعد الثمانية للحركة الديمقراطية الاجتماعية MDS). ولا تقيس هذه المجاميع الانسجام البرنامجي أو الانضباط الحزبي أو قرار التكليف والتفاوض.

القسم الخامس

الحدود والخلاصة

أقوى الاعتراضات على النموذج، وما يبقى منه بعدها.

12 الاعتراضات وحدود الصلاحية والتفسيرات المنافسة

12.1 هل التوازن ذريعة للبطء؟

أقوى اعتراض هو أن خطاب التوازن يَجْمَلُ التَّأجيل: كل إصلاح يحتاج تدرجًا، وكل مساءلة تهدد الاستقرار. والنموذج لا يقبل التدرج إلا إذا حُدِدَت بدايته ونهايته ومراحله وموارده والمسؤول عنه. فالتأخر غير المعلل اختلال، لا حكمة زمنية. ولهذا تُعَامَل نسبة 32% في خارطة الالتمركز بوصفها سؤالاً يحتاج تفسيرًا وأجلًا، لا مناسبة لإدانة شاملة ولا لتبرئة شاملة.

12.2 قوى «متكاملة» لكنها غير متكافئة

قد تبدو وظيفتان متكاملتين بينما يحتكر أحد الطرفين المعلومة والميزانية وحق الحسم. لذلك لا يشترط النموذج مساواة عديدة، بل حدًا أدنى من القدرة: موردًا، ومنبرًا، وحق اعتراض، ومعلومة في وقتها. ولا يوازن بين الحق والانتهاك، ولا بين النزاهة والفساد؛ فالحقوق قيود سابقة على أي حساب للمنفعة.⁴⁴

12.3 الكتاب ليس نظرية ديمقراطية

لا يتضمن النص القديم نظرية حديثة للمواطنة أو للسيادة الشعبية أو لفصل السلط، وقد استعمل تاريخيًا لتبرير ترتيبات سلطوية. لذلك لا تستمد الدراسة شرعية الدستور من الكتاب، ولا تجعل الطبيعة معيارًا للحق. قيمته أضيق من ذلك: تدريب النظر على العلاقة والتوقيت والتحول. فإذا تعارضت الاستعارة مع الدستور والحقوق، سقطت الاستعارة.

12.4 حدود البيانات والسببية

الحالات ثلاث وغير متجانسة، ومصادرها وثائقية لا ميدانية، وبعض التقارير الرسمية يقيس النشاط أكثر مما يقيس الأثر. لا مقابلات ولا بيانات أصلية ولا ترميز بين باحثين. وفي الانتخابات لم تتوافر بعد أصوات الدوائر ولا نتائج الطعون ولا تشكيلة الحكومة، فلا تُستنتج دوافع الناخبين ولا جودة الولاية المقبلة. وفي الجهوية قد تفسر القدرة الإدارية البطء، وفي

⁴⁴ الشرعية هنا قيد خارجي حديث على الاستعارة القديمة: لا يجوز موازنة الحقوق القابلة للإنفاذ بمكاسب الكفاءة أو الاستقرار.

AMO قد يفسر الإصلاح مسار سياسي واجتماعي أوسع من تقارير التقييم وحدها. كما أن النموذج لا يقيس وظيفة التحكيم الملكي، بل يتعامل معها شرطاً بنيوياً للنطاق؛ ويبقى تحليل تفاعلها مع الحلقات الوسيطة أفقاً لبحث لاحق.⁴⁵

والصلاحية الخارجية محدودة: فالحالات لا تمثل الجهات الاثنتي عشرة، ولا القطاعات العامة، ولا تاريخ الانتخابات المغربية. أما الصلاحية البنائية فتتحسن بإعلان المؤشرات والحالات النقيضة، دون أن تزول إشكالاتها كلياً، لأن مفاهيم مثل «التوقيت الملائم» تحتفظ بهامش من التقدير. ويحتاج الاختبار اللاحق إلى بيانات زمنية، ومقابلات، وحالات فشل لم يعقب فيها التقييم أي تصحيح.

13 الخلاصة والتوصيات الاستراتيجية

قوة «كتاب التغيرات» ليست وعداً بكشف المستقبل، بل انضباط في التفكير حين يكون المستقبل غير يقيني. فهو يقي من ثلاثة أوهام: أن القوة ملك دائم، وأن التغيير خير بذاته، وأن النجاح نهاية المطاف. وحين تقيده الحقوق وتختبره البيانات، يتحول من حكمة عامة إلى أداة تسأل: من يرى الإشارة؟ ومن يستطيع تسميتها؟ ومن يملك وسيلة الفعل؟ ومتى يُصحّح القرار وكيف؟

وفي المغرب، لا تكشف انتخابات 2026 انقلاباً كاملاً ولا استمرارية صافية، بل إعادة ترتيب داخل فضاء ائتلافي مع مشاركة أضعف. وتكشف الجهوية أن الموقع الدستوري قد يسبق اكتمال الاختصاص والموارد. وتكشف AMO-تضامن أن التصحيح القانوني قادر على توسيع التغطية، لكنه يولد تحديات جديدة في الاستدامة وفي العرض الصحي. هذه النتائج تؤيد منطق التحول، لكنها تمنع تحويله إلى شعار مريح.

خمس توصيات قابلة للقياس

1	خط أساس لكل أولوية حكومية إرفاق أي اتفاق حكومي بخط أساس وهدف سنوي ومالك مؤسسي وتاريخ مراجعة لكل أولوية، ونشر تقرير تقدم بعد 100 يوم ثم كل ستة أشهر.
2	أثر المعارضة لا عدد مبادراتها نشر مآلات تعديلات المعارضة وطلباتها للمعلومات، مع تاريخ الجواب وتعليل القبول أو الرفض، وقياس الأثر لا العدد وحده.
3	لوحة سنوية للجهوية ربط كل اختصاص منقول أو مشترك بموارده وآجاله ونسبة إنجازه والجهة المسؤولة عنه، في لوحة منشورة سنوياً.

⁴⁵ تحتاج فرضيات الدافع الانتخابي إلى نتائج نهائية، وأصوات على مستوى الدوائر، وبيانات المشاركة والأوراق الملغاة، واستطلاع لاحق للاقتراع؛ فالمقاعد وحدها لا تثبت السببية.

متابعة AMO من التسجيل إلى الاستفادة	4
ربط التسجيل بالحقوق المفتوحة والاستفادة الفعلية والجزء المتبقي على عاتق المؤمن والاستدامة، مع تفصيل البيانات ترابياً واجتماعياً.	
اختبار مضاد لكل خطاب عن «التوازن»	5
من يملك المعلومة؟ من يتحمل الكلفة؟ ما الأجل؟ وما الحق الذي لا يجوز موازنته؟	

ليس التوازن بين القوى المتضادة جوهر الحياة السياسية لأنه يضمن الهدوء، بل لأنه يجعل التصحيح ممكناً من دون استحواذ ولا انهيار. ولا يتحقق ذلك بمجرد وجود طرفين، بل حين تكون القوة مرئية ومحدودة، والمعارضة قادرة، والمعلومة في وقتها، والقرار معللاً، والنجاح مفتوحاً على المراجعة.

المراجع

تعتمد الهوامش وقائمة المراجع أسلوب شيكاغو (الإصدار السابع عشر، نظام الملاحظات والبليوغرافيا)، وترتّب المراجع ألفبائياً داخل أربع فئات.

النصوص والترجمات ودراسات «ي جينغ»

- كتاب التغيرات: الترجمة العربية الأولى. ترجمة وتقديم بشار عبد الله. عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2008.
- Chinese Text Project. "Zhou Yi." Accessed September 2026. <https://ctext.org/book-of-changes/zh>.
- 许慎 (Xu Shen). 说文解字 (Shuowen Jiezi). Chinese Text Project. <https://ctext.org/shuowen-jiezi>.
- Hon, Tze-Ki. "Chinese Philosophy of Change (Yijing)." In The Stanford Encyclopedia of Philosophy, Fall 2023 ed., edited by Edward N. Zalta and Uri Nodelman. <https://plato.stanford.edu/archives/fall2023/entries/chinese-change/>.
- Lynn, Richard John, trans. The Classic of Changes: A New Translation of the I Ching as Interpreted by Wang Bi. New York: Columbia University Press, 1994.
- Redmond, Geoffrey, trans. The I Ching (Book of Changes): A Critical Translation of the Ancient Text. London: Bloomsbury Academic, 2017.
- Rutt, Richard, trans. Zhouyi: The Book of Changes. Richmond: Curzon Press, 1996.
- Shaughnessy, Edward L. Unearthing the Changes: Recently Discovered Manuscripts of the Yi Jing and Related Texts. New York: Columbia University Press, 2014.
- Smith, Richard J. The I Ching: A Biography. Princeton: Princeton University Press, 2012.
- Sturgeon, Donald. "Chinese Text Project: A Dynamic Digital Library of Premodern Chinese." Digital Scholarship in the Humanities 36, suppl. 1 (2021): i101–i112. <https://doi.org/10.1093/llc/fqz046>.
- Wilhelm, Richard. The I Ching or Book of Changes. Translated by Cary F. Baynes. 3rd ed. Princeton: Princeton University Press, 1967.

النظرية والمنهج

- Beach, Derek, and Rasmus Brun Pedersen. Process-Tracing Methods: Foundations and Guidelines. 2nd ed. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2019. <https://doi.org/10.3998/mpub.10072208>.
- Folke, Carl, Thomas Hahn, Per Olsson, and Jon Norberg. "Adaptive Governance of Social-Ecological Systems." Annual Review of Environment and Resources 30 (2005): 441–473. <https://doi.org/10.1146/annurev.energy.30.050504.144511>.
- George, Alexander L., and Andrew Bennett. Case Studies and Theory Development in the Social Sciences. Cambridge, MA: MIT Press, 2005.
- Mahoney, James, and Kathleen Thelen, eds. Explaining Institutional Change: Ambiguity, Agency, and Power. Cambridge: Cambridge University Press, 2010. <https://doi.org/10.1017/CBO9780511806414>.
- Ostrom, Elinor. Understanding Institutional Diversity. Princeton: Princeton University Press, 2005.
- Pierson, Paul. Politics in Time: History, Institutions, and Social Analysis. Princeton: Princeton University Press, 2004.
- Sartori, Giovanni. "Concept Misformation in Comparative Politics." American Political Science Review 64, no. 4 (1970): 1033–1053. <https://doi.org/10.2307/1958356>.
- Tsebelis, George. Veto Players: How Political Institutions Work. Princeton: Princeton University Press, 2002.

الدستور والسياسة والانتخابات المغربية

- أبغي، م. «المعارضة البرلمانية بالمغرب: قراءة في المنظور القانوني والممارسة». مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث 4، العدد 9 (2024). <https://doi.org/10.56989/benkj.v4i9.1233>.
- رئاسة الحكومة. «جلالة الملك يت رأس حفل إطلاق مشروع تعميم الحماية الاجتماعية وتوقيع الاتفاقيات الأولى المتعلقة به». 2021. <https://www.cg.gov.ma>.
- محمد السادس. خطاب العرش. 29 يوليو 2020.
- مبرور، ع. «دور المعارضة البرلمانية بمجلس النواب في التشريع المالي». دفاتر برلمانية. <https://journals.imist.ma/index.php/Dafatir-Barlamania/article/view/60>.
- المملكة المغربية. دستور المملكة المغربية. الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليو 2011). الجريدة الرسمية، العدد 5964 مكرر (30 يوليو 2011).
- Barnett, Carolyn, Alexandra Blackman, and Marwa Shalaby. "Competent Legislators or Mere Pawns? Experimental Evidence of Attitudes toward Gender Quota Politicians." Political Science Research and Methods 13, no. 4 (2025): 994–1007. <https://doi.org/10.1017/psrm.2024.69>.
- Barwig, Andrew. "How Electoral Rules Matter: Voter Turnout in Morocco's 2007 Parliamentary Elections." The Journal of North African Studies 14, no. 2 (2009): 289–307. <https://doi.org/10.1080/13629380802563650>.

- Biagi, Francesco. "The 2011 Constitutional Reform in Morocco: More Flaws than Merits." Jean Monnet Occasional Paper no. 7/2014. Msida: Institute for European Studies, University of Malta, 2014. <https://www.um.edu.mt/library/oar/handle/123456789/18182>.
- Eljechimi, Ahmed. "Moroccan Centrist Party Tops Parliament Vote after Boost from Football Chief." Reuters, September 24, 2026.
- Maroc.ma. "2026 Legislative Elections: PAM Leads with 97 Seats According to Preliminary Results – Minister of Interior." September 24, 2026. <https://maroc.ma/en/news/2026-legislative-elections-pam-leads-97-seats-according-preliminary-results-minister-interior>.
- Hammoudi, Abdellah. Master and Disciple: The Cultural Foundations of Moroccan Authoritarianism. Chicago: University of Chicago Press, 1997.
- Inter-Parliamentary Union. "Morocco: House of Representatives, Election of 8 September 2021." Parline. <https://data.ipu.org/parliament/MA/MA-LC01/election/MA-LC01-E20210908/>.
- Leveau, Rémy. Le Fellah marocain, défenseur du trône. Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976.
- Madani, Mohamed, Driss Maghraoui, and Saloua Zerhouni. The 2011 Moroccan Constitution: A Critical Analysis. Stockholm: International IDEA, 2013.
- Tachfine, Khadija. "Back at 54 Seats, PJD Chooses Opposition and a Fight over Morocco's Electoral Rules." Hespess English, September 25, 2026. <https://en.hespess.com/146124-back-at-54-seats-pjd-chooses-opposition-and-a-fight-over-moroccos-electoral-rules.html>.
- Tozy, Mohamed. Monarchie et islam politique au Maroc. Paris: Presses de Sciences Po, 1999.
- Waterbury, John. The Commander of the Faithful: The Moroccan Political Elite—A Study in Segmented Politics. New York: Columbia University Press, 1970.

الجهوية والحماية الاجتماعية

- المملكة المغربية. القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات. 2015.
- المملكة المغربية. المرسوم رقم 2.17.618 الصادر في 26 ديسمبر 2018 بمثابة ميثاق وطني للامركز الإداري.
- المملكة المغربية. القانون-الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية. 2021. <https://www.finances.gov.ma/Publication/cabinet/2021/Preamble-Loi-Cadre-9-21-Protection-Sociale.pdf>
- المملكة المغربية. القانون رقم 27.22 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية. 2022.
- المجلس الأعلى للحسابات. التقرير السنوي برسم 2024-2025. الرباط، 2026. <https://www.courdescomptes.ma/publication/rapport-annuel-de-la-cour-des-comptes-au-titre-de-2024-2025>
- مجلس النواب. «مجلس النواب يصادق على مشروع قانون رقم 27.22 متعلق بالتغطية الصحية الأساسية». 2022. <https://www.chambrederepresentants.ma>
- Bergh, Sylvia I. "Democratic Decentralization and Local Development: Insights from Morocco's Advanced Regionalization Process." In Research Handbook on Democracy and Development, edited by Gordon Crawford and Abdul-Gafaru Abdulai. Cheltenham: Edward Elgar, 2021. Open access.
- Cour des comptes. La mise en œuvre de la régionalisation avancée – Cadre juridique et institutionnel, mécanismes, ressources et compétences. Rapport thématique, synthèse. Rabat, octobre 2023. <https://www.courdescomptes.ma/wp-content/uploads/2023/10/Synthese-Regionalisation-fr.pdf>.
- DRH.ma. «Rapport 2025 de la Cour des comptes : l'AMO fragilisée par le recouvrement et la hausse des dépenses». 2026. <https://drh.ma/rapport-2025-de-la-cour-des-comptes-lamo-fragilisee-par-le-recouvrement-et-la-hausse-des-depenses/>.
- Houdret, Annabelle, and Astrid Harnisch. "Decentralisation in Morocco: A Solution to the 'Arab Spring'?" The Journal of North African Studies 24, no. 6 (2019): 935–960. <https://doi.org/10.1080/13629387.2018.1457958>.
- Le360. «La Cour des comptes questionne la viabilité financière de l'AMO». 2026. https://fr.le360.ma/economie/la-cour-des-comptes-questionne-la-viabilite-financiere-de-lamo_GUS4GOII6ZG6HFELU4V5SJCARY/.

بيان الشفافية والنزاهة البحثية

أنجزت هذه الدراسة بصفة بحثية مستقلة، ولا تُنسب نتائجها إلى أي جهة عامة أو خاصة. وهي تعتمد مصادر علنية فقط، ولا تتضمن مقابلات ولا بيانات شخصية ولا تجارب على مبحثين. وقد أدرجت قواعد الترميز والحساب ومسار الأدلة بما يتيح تدقيقها وإعادة حسابها، ولا تُنسب علاقة سببية حيث لا يثبتها التسلسل الوثائقي.

ملحق 1: دليل الترميز

المتغير	0	1	2
المعلومة	غير منشورة	جزئية أو متأخرة	كاملة وفي وقت التأثير
التعليل	غائب	عام أو غير مقارن	يواجه البدائل والأدلة
الاستقلال الوظيفي	رمزي	اختصاص أو موارد جزئية	اختصاص وموارد كافيان
التصحيح	لا أثر	تعديل إجرائي محدود	تعديل قانوني أو مالي أو تنفيذي موثق
المشاركة	شكلية أو غائبة	استماع بلا أثر كامل	أثر قابل للتنبع
الحقوق	انتهاك أو غياب إنفاذ	ضمان غير مكتمل	ضمان فعال وقابل للطعن

ملحق 2: مسار تدقيق الأدلة

لكل رقم جوهري في الدراسة، يثبت الجدول المصدرَ والعبارةَ الأصلية كما وردت فيه، بحيث يمكن لأي قارئ التحقق منها بالبحث النصي داخل الوثيقة، بصرف النظر عن اختلاف ترقيم الصفحات بين النسخ.

الادعاء	المصدر	العبارة الأصلية أو إجراء التحقق
نتائج 2026 والمشاركة	Reuters :Maroc.ma, 24/9/2026 , 24/9/2026	voter turnout reached 38.08% nationwide, compared to 50.86% in 2021 and 42.27% in 2016
مقاعد 2021	الاتحاد البرلماني الدولي (Parline)	مجموع المقاعد = 395؛ RNI 102, PAM 87, PI 81, USFP 34, MP 28, PPS 22, UC 18, PJD 13 والباقي 10
اختيار العدالة والتنمية المعارضة	Hespress English, 25/9/2026	its natural position was to continue carrying out its constitutional, political, and activist roles from the opposition
النصوص التطبيقية	المجلس الأعلى للحسابات، تركيب الجهورية 2023	le parachèvement du cadre réglementaire d'application des trois lois organiques (71 textes d'application)
اللاتمركز	المصدر نفسه	le taux global des actions achevées n'a pas dépassé 32%
موارد الجهات	المصدر نفسه	93 % des ressources totales (تحويلات الدولة)؛ 7 % موارد ذاتية؛ من 771 مليون درهم (2015) إلى 9.25 مليار درهم (2022)
التدقيق الداخلي	المصدر نفسه	dix Régions ont élaboré des plans d'audit interne
نقل الاختصاصات	المصدر نفسه	aucun transfert de compétence de l'État aux Régions n'a eu lieu
الاختصاصات المشتركة	المصدر نفسه	Plus de six Régions n'ont pas encore opérationnalisé un certain nombre de compétences partagées
AMO: التسجيل والتغطية	المجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي 2024-2025	26.84 → 31.94 مليون مسجل؛ ذوو الحقوق المفتوحة 22.1 → 25.62 مليون (60% → 70%)؛ أكثر من 11 مليوناً خارج AMO؛ نحو 1.56 مليون بسبب غياب نصوص المادة 114
AMO: التمويل والعرض	المصدر نفسه	المصروفات 13.62 → 24.95 مليار درهم (+83%)؛ الموارد +36%؛ التحصيل لدى غير الأجراء 37%؛ القطاع الخاص 91% من المصروفات المفوترة و79% في AMO-تضامن

الادعاء	المصدر	العبارة الأصلية أو إجراء التحقق
فصول الدستور	الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر (2011)	الفصول 1 و 10 و 42 و 47 و 49 و 67 و 100 و 105، مطابقة للنص الرسمي

ملحق 3: صيغ إعادة الحساب

المؤشر	صيغة إعادة الحساب
عتبة الأغلبية المطلقة	$\text{floor}(395 / 2) + 1 = 198$
عتبة إيداع ملتمس الرقابة	$395 / 5 = 79$
فارق مقاعد الحزب	$\text{Seats } 2026 - \text{Seats } 2021$
فارق المشاركة بالنقاط المنوية	$38.08 - 50.86 = -12.78$
التراجع النسبي للمشاركة	$100 \times (50.86 - 38.08) / 50.86 = 25.13\%$

ملاحظة: مجموع الائتلاف هو جمع المقاعد المعلنة فقط؛ ولا يقيس التوافق البرنامجي، ولا الانضباط الحزبي، ولا قرار التكليف والتفاوض، ولا قابلية الاستمرار.